حدس

ديمقراطية - علمانية
مواطنة - تنمية - سلام

العدد (١) ٤ / يناير - كانون الثاني / ٢٠٢٦ — صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

الافتتاحية ...

"حدّس"....
نحو بديل ديمقراطي علماني مواطنيّ

هذه هي المرّة الأولى التي يطلّ فيها الحزب الدستوري السوري عبر منبر صحفي، بعد ما يقارب تسع سنوات على تأسيسه عام ٢٠١٧، ليشتبك بشكل مباشر مع المسألة الوطنية في أوجهها المتعدّدة، ويتواصل مع أوسع جمهور ممكن، ويكون الصوت الأكثر وضوحاً في التعبير عن رفضه جميع أشكال الاستبداد السياسي والديني والفصائلي، وهو موقفٌ عهده جمهور الحزب منذ تأسيسه عموماً، ومنذ هروب الديكتاتور بشار الأسد ووصول السلطة الحالية إلى الحكم خصوصاً.

بعد عام من التحوّلات الدراماتيكية في بلدنا، أصبحت الصورة واضحة بالنسبة لنا في الحزب الدستوري السوري: إن من يحكم اليوم هو سلطة أمر واقع، قفزت فوق ما نسمّيه "مبدأ سلامة الإجراءات"، أي شرعية الإجماع الوطني، وهي الشرعية التي جرى اغتيالها بداية في "مؤتمر النصر"، ثم في مسرحية "مؤتمر الحوار الوطني"، من دون أي اعتبار يُذكر لمتطلّبات المرحلة الانتقالية، في بلد عانى كوارث وطنية وإنسانية على مدى أربعة عشر عاماً، ونشأت فيه انقسامات وطنية عميقة تحتاج إلى معالجات تقوم على المشاركة لا على الإقصاء.

في صحيفتنا "حدّس"، سنعنى بجميع القضايا التي تخصّ الدولة والمجتمع والفرد، انطلاقاً من التحليل المنهجي. فمعارضتنا للسلطة الحالية ليست مجرّد معارضة لأيديولوجيا النخبة السياسية الحاكمة، بل معارضة تقوم على تقييم أفعال السلطة نفسها: من قوانين وممارسات وانتهاكات، ومدى كفاءتها في معالجة الملفّات السياسية والمؤسساتية والخدمية، ومدى مواءمة ذلك كلّه للاحتياجات الفعلية للسوريين، بما يحفظ وحدة البلاد ويمنع انزلاقها إلى دوّامة عنف طائفي، أو إلى تبعية كاملة لقوى الخارج.

من الدستور والقانون والحوكمة، وشكل الدولة ونظامها، إلى ملفّات المياه والطاقة والخبز والعمل والعدالة الاجتماعية، ستكون مروحة الاشتباك واسعة عبر صفحات "حدّس"، في واقع إعلامي سوري، وربما عربي، يحاول تسويق هذه السلطة بوصفها الخيار الوحيد أمام السوريين، والدفع إلى التعامل معها على هذا الأساس، حتى لو ارتكبت مجازر وانتهاكات، كما فعلت في الساحل والسويداء، وقبل ذلك في إدلب، في استعادة واضحة لسياسات بشار الأسد وإعلامه، الذي عمل طويلاً على تسويق الديكتاتور بوصفه الخيار الوحيد الممكن.

ولأن "حدّس" هي لسان حال الحزب الدستوري السوري، وهو الحزب السوري الوحيد الذي يتبنّى العلمانية مبدأً رئيسياً ضمن مبادئه الخمسة (الديمقراطية، العلمانية، المواطنة، التنمية، السلام)، فلا مكان في الصحيفة لأي تحليل أو رأي يقوم على أساس طائفي، أو من شأنه دعم أي توجّهات طائفية، بل نتناول جميع الظواهر، بما فيها الطائفية، بوصفها ظواهر اجتماعية - سياسية، بأبعادها التاريخية والاقتصادية، لا بوصفها بُنى ثابتة غير قابلة للتغيّر.

إن "حدّس"، بهذا المعنى، ليست صحيفة حزبية أيديولوجية بالمعنى الشائع الذي عرفته بلادنا لعقود، بل صحيفة تقوم على ترسيخ الفكر النقدي المعرفي، في بلد شهد انهيارات كبرى، في محاولة لاستعادة دور العقلانية في الحياة السياسية السورية، وخصوصاً العقلانية السياسية، التي اختفت أو كادت في زمن الهويّات ما دون الوطنية، والخطاب الشعبوي الذي يخاطب أسوأ ما في الإنسان: غرائزه وموروثاته الثقافية والعقائدية.

وبهذا المعنى، تأتي "حدّس" في سياق لحظة سياسية مفتوحة على سيناريوهات واحتمالات عديدة، مؤكّدةً أن الصمت شكلٌ من أشكال التواطؤ، وأن الادّعاء بغياب البدائل ليس سوى ذريعة لإعادة إنتاج القهر، لذلك نكتب هنا انطلاقاً من قناعة راسخة بأن استعادة الدولة تبدأ باستعادة المعايير: معيار الدستور، ومعيار المواطنة، ومعيار العقلانية السياسية، ومعيار التشاركية، ومعيار إنفاذ القانون، وكل ما له صلة بالقطع مع الاستبداد، مع معرفتنا الكاملة بما يكتنفه الطريق من تحدّيات ومخاطر، ومع إصرارنا الواعي والمسؤول على أداء واجبنا في هذه المهمة التاريخية، لإنقاذ سوريا من الغرق الكلي في مستنقع الدولة الفاشلة، وإعادة تدوير الحروب.

المحتويات

الافتتاحية (١)
"حدّس"....
نحو بديل ديمقراطي علماني مواطنيّ

ملف العدد (٢-٣)
مقاربة تحليلية في مسارات التفكك أو التصلب ... الدولة السورية إلى أين؟

مقالات رأي (٤-٥)
- اغتيال العقد الاجتماعي ... الحرب مستمرّة
- ماذا تعني العدالة الانتقالية لاستقرار الدولة السورية؟

تحليل سياسي (٦-٧)
مواقف القوى الإقليمية والدولية: سوريا مستقرّة أم ساحة صراع وضبط؟

قضايا راهنة (٨-٩)
اللامركزية في سوريا
بين الأيديولوجيا والضرورة

مؤشرات (١٠-١١)
جفاف وتدهور زراعي وسيطرة خارجية ... المسكوت عنه في ملفّ المياه

ذاكرة المستقبل (١٢)
"الدستوري"
من المبادرة إلى الحزب
بين زمني الأسد وسلطة الأمر الواقع

العدد (١) ٤ / يناير - كانون الثاني / ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

مقاربة تحليلية في مسارات التفكك أو التصلّب ... الدولة السورية إلى أين؟

مقدمة :

سوريا وفق معايير الدولة الفاشلة:

تُظهر التجربة السورية الراهنة، عند إخضاعها للمعايير المعتمدة قياس الدولة الفاشلة، درجة عالية من الانكشاف البنيوي الذي يضعها بوضوح ضمن هذا التصنيف، أو على الأقل في منطق الدولة الهشّة شديدة القابلية للفشل. فالدولة، بوصفها كياناً سياسياً، تُقاس:

١- بقدرتها على احتكار العنف المشروع.
٢- ببسط سيادتها على كامل أراضيها.
٣- بتأمين الحد الأدنى من الشرعية السياسية، وامتلاك قرار وطني مستقل نسبياً.
٤- بقدرتها على تأمين مستويات مقبولة من الخدمات الأساسية لمواطنيها.

لا تبدو سوريا حالة استثنائية في التاريخ المعاصر، بل أقرب إلى نمط دول شهدت انهيارات داخلية عميقة

وفق هذه المعايير، لا تبدو سوريا حالة استثنائية في التاريخ المعاصر، بل أقرب إلى نمط دول شهدت انهيارات داخلية عميقة نتيجة تآكل مؤسساتها، واندماج السلطة بالثروة، وتدويل صراعاتها، كما في نماذج الصومال، ليبيا، أفغانستان، ولبنان في مراحل مختلفة. وفي مثل هذه الحالات، لا يكون المسار التاريخي مفتوحاً على احتمالات غير محدودة، بل ينحصر غالباً بين خيارين رئيسيين: مزيد من التفكك والانحلال، أو إعادة التصلّب وإعادة بناء الدولة بشروط جديدة، ولكل من هذين المسارين شروطه الموضوعية والذاتية.

أولاً- من تفكيك الدولة إلى انهيارها البنيوي:

شهدت سوريا، خلال ربع قرن من حكم بشار الأسد بوصفه وريثًا لسلطة استبدادية متجذّرة، عملية تفكيك منهجية لمقومات الدولة الحديثة. فعلى الرغم من احتفاظ النظام قبل ٢٠١١ ببعض مظاهر الدولة الشكلية – من سيادة اسمية، واحتياطي نقدي، ومؤسسات قائمة – إلا أن جوهر الدولة كان يتآكل تدريجياً بفعل سياسات النهب المنظم، وتحالف السلطة السياسية مع هيمنة أقلية اقتصادية–عسكرية طفيلية، رافقها تفريغ متعمّد للدور الاقتصادي للدولة تحت شعارات نيوليبرالية مشوّهة، وتقليص لدور القطاع العام.

لم يكن هذا التحول الاقتصادي مقروناً بانتقال سياسي أو تحالف استراتيجي واضح مع المعسكر الغربي، بل رافقه تعميق الارتباط بمحاور إقليمية ودولية مناهضة للغرب، ولا سيما إيران وروسيا، ما رهن القرار السيادي السوري لمصالح خارجية متعارضة، من دون القدرة على تحقيق توازن فعلي بينها. ومع تراكم القمع السياسي،

واتساع الفجوات الاجتماعية، وانفجار الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١، دخلت سوريا في مسار حرب داخلية سرعان ما تحولت إلى صراع إقليمي–دولي مفتوح، استُنزفت خلاله ما تبقى من مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية التي فقدت طابعها الوطني، وتحوّلت إلى أداة قمع داخلي وحماية لمصالح النخبة الحاكمة.

ثانياً- انهيار سلطة الأسد وانكشاف الدولة:

شكّل تاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٢٤ لحظة كاشفة لانهيار الدولة السورية، لا فقط بسقوط النظام السياسي، لكن أيضاً بانكشاف الفراغ الدولتي ذاته. فقد جاء الاستسلام السريع لمؤسسات الدولة وأجهزتها القمعية، من دون مقاومة تُذكر، ليعكس مدى هشاشتها وفقدانها لأي شرعية أو تماسك داخلي. وفي هذا السياق، أفضت تفاهمات إقليمية ودولية إلى تمكين "هيئة تحرير الشام" من السيطرة على دمشق وإزاحة النظام، في حين سارعت إسرائيل إلى تدمير ما تبقى من البنية العسكرية السورية، بالتوازي مع قرارات حلّ الجيش وإلغاء الخدمة الإلزامية وتفكيك الأجهزة الأمنية.

وجدت سلطة الأمر الواقع الجديدة نفسها أمام بلد منهك اقتصادياً وخدمياً، ومجتمع ممزق، ومؤسسات منهارة، إلا أن طبيعة بنيتها الإيديولوجية، القائمة على تفكير سلفي إقصائي، وارتباطاتها الخارجية، حدّت من قدرتها على التحوّل إلى سلطة انتقالية ذات أفق وطني جامع، وأسهمت في تعميق أزمة الدولة بدل احتوائها.

تهربت سلطة الأمر الواقع من عقد مؤتمر وطني جامع، واستعاضت عنه بمؤتمر حوار شكلي محدود التأثير

ثالثاً- سلطة الأمر الواقع وإعادة إنتاج التفكّك:

لم تتبلور، بعد سقوط النظام، إرادة سورية جمعية لبناء دولة جديدة على أسس تعاقدية. فقد تهربت سلطة الأمر الواقع من عقد مؤتمر وطني جامع، واستعاضت عنه بمؤتمر حوار شكلي محدود التأثير، ثم ذهبت في اتجاه تكريس الغلبة السياسية عبر تنصيب قيادة فردية خارج أي إطار توافقي أو دستوري انتقالي. كما جاء الإعلان الدستوري ليؤكد استمرار منطق الاستبداد الفرداني، لا القطع معه، وليفتح الباب أمام منظومة قانونية ذات طابع إقصائي، بعيدة عن مفهوم الدولة الوطنية الجامعة.

ترافقت هذه السياسات مع بناء مؤسسة عسكرية ذات طابع فصائلي–إيديولوجي، في مخالفة صريحة لمبدأ احتكار الدولة للعنف المشروع، ومع تصاعد خطاب وممارسات طائفية بلغت ذروتها

تتمة في الصفحة (٣)

العدد (١) ٤ / يناير - كانون الثاني / ٢٠٢٦ صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

مقاربة تحليلية في مسارات التفكك أو التصلّب ... الدولة السورية إلى أين؟ (تتمة)

في مجازر الساحل وأحداث السويداء، بما أفضى إلى تعميق الشروخ المجتمعية، وفتح المجال أمام تدخلات خارجية مباشرة، كان أخطر نتائجها تعميق النزعات الانفصالية وفقدان السيطرة على أجزاء من الجغرافيا الوطنية.

رابعاً- سوريا بين مسارين – التفكك أو التصلّب:

في ضوء هذه الوقائع، تقف سوريا اليوم عند مفترق تاريخي حاسم. فالمسار الأول هو مزيد من التفكك، وتدعمه عوامل موضوعية مثل تعدد مراكز القوة المسلحة، وغياب مؤسسة عسكرية وطنية، وانهيار الاقتصاد، واستمرار التدخلات الخارجية، فضلاً عن عوامل ذاتية تتصل بطبيعة النخبة الحاكمة، وغياب الرؤية الوطنية الجامعة، وهيمنة منطق الغلبة والإقصاء.

أما المسار الثاني، فهو إعادة التصلّب وبناء الدولة، وهو خيار لا يتحقق بالإرادة الخطابية، بل بشروط قاسية ومعقدة، في مقدمتها إعادة بناء الشرعية عبر عقد اجتماعي جديد، واحتكار السلاح بيد سلطة وطنية منتخبة، وإطلاق مسار عدالة انتقالية، وبناء مؤسسات دستورية تعكس التعددية المجتمعية، مع الاستفادة من الدعم الدولي من دون الارتهان له.

لم تتمكن السلطة الحالية من تبني تصوّر وطني يسهم في جعل الدولة تحتكر العنف

خامساً- مآلات الدولة السورية:

بعد مرور عام من تجربة حكم سلطة الأمر الواقع تحت عنوان "الحكومة الانتقالية"، لا تزال مؤشرات الدولة الفاشلة قائمة:

١- لم تتمكن السلطة الحالية من تبني تصوّر وطني يسهم في جعل الدولة تحتكر العنف، إذ أن تحقق هذه الإمكانية، يتطلب قبولاً وطنياً عامّاً، لا يمكن إنتاجه من دون آليات وشروط معينة، فنحن عندما نتحدث عن الفرصة التاريخية التي كان يمكن أن يشكّلها مؤتمر حوار وطني جدي، فذلك لأن هذا الحوار كان بإمكانه أن يضع كل القضايا الوطنية الشائكة على طاولة النقاش، وأن يفسح لجميع الأطراف السياسية والمدنية والأهلية أن تعلن عن مخاوفها، وأن تتفاوض على حقوقها، وأن يسهم الجميع في الوصول إلى صياغات دستورية توافقية.

لكن من الناحية الواقعية، فإن مجازر الساحل والسويداء، عدا عن كونهما جرائم ترقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، فقد دفعا طرفاً جديداً إلى امتلاك السلاح وتبريره، في محافظة السويداء، في سياقات عديدة، من بينها الدفاع عن النفس.

٢- مع انهيار نظام الأسد، وجدت إسرائيل، التي هي جزء لا يتجزأ من الاتفاق الإقليمي الدولي على إسقاطه، فرصة سانحة للتمدّد داخل الجغرافيا السورية، وزيادة رقعتها من الاحتلال، لتضيف إلى الجولان المحتل أراض جديدة، ومجال هيمنة ونفوذ، بات معروفاً أنه يمتد إلى أطراف العاصمة دمشق.

٣- على الرغم من السعي الديبلوماسي للسلطة الحالية لبناء شرعية سياسية، وإزالة صفة الإرهاب عن مكوناتها الأساسية، وشطب اسم الرئيس الانتقالي ووزير داخليته من قائمة الإرهاب في مجلس الأمن، والمهادنة العملية والإعلامية مع العمليات الإسرائيلية، إلا أن هذا السعي، أو ما يحقّقه من نجاحات ظاهرية، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن أن يكون من دون ثمن، فالقوى الخارجية التي تظهر أنها تمنح شيئاً من الشرعية السياسية للنظام، تضع اشتراطات وقيود يصعب على السلطة الحالية الالتزام بها، كما أن اقتصار بناء الشرعية على الخارج، في الوقت الذي تعج به البلاد بحالات انقسام سياسي، وموجة فاقعة من خطاب الكراهية، يظهر بشكل قاطع أن كل الخطوات التي قامت بها السلطة، زادت من تبعية القرار السيادي للخارج، وهو ما يمكن أن يتمظهر على شكل جولات جديدة من الصراعات الداخلية.

سرعان ما أعيد إنتاج المحسوبيات، على أساس القرابة العائلية والعقائدية والفصائلية

٤- على الرغم من حدوث تحسّن طفيف في بعض الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة، إلا أن هذا التحسن لم ينسحب على عملية إعادة بناء المؤسسات على أسس الحوكمة من كفاءة ونزاهة ومساءلة، بل سرعان ما أعيد إنتاج المحسوبيات، على أساس القرابة العائلية والعقائدية والفصائلية، مع ازدياد غير مسبوق بأسعار خدمات أساسية، مثل الكهرباء، وانعكاس هذا الارتفاع على الاستخدام المنزلي والتجاري والصناعي والزراعي.

خلاصة:

إن قياس المؤشرات الدولية الأربعة لفشل الدولة، يظهر أن سلطة الأمر الواقع، بدلاً من أن تعمل، وبشكل سريع، على بناء أسس وطنية، تسهم في رسم خارطة طريق للخروج من حالة الفشل التي تعاني منها الدولة السورية، عملت على زيادة مستويات التفكك في الدولة، وفي المجتمع، وأمعنت في زيادة التهتك في النسيج الوطني السوري.

العدد (١) ٤ / يناير - كانون الثاني / ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

اغتيال العقد الاجتماعي ... الحرب مستمرّة

حسام ميرو - الأمين العام للحزب

لماذا علينا كسوريين أن نعيش معاً، وما الذي يجبرنا على البقاء في وحدة جغرافية واحدة، وما التوافقات التي يمكن أن تسهم في إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مواطنين لا تزال الحرب قائمة بينهم، والأنكى أن السلطة هي جزء من هذه الحرب، في زمن بشار الأسد وفي زمن السلطة الجديدة، التي يُفترض أنها انتقالية؟

كيف تقنع الإسلاميين، من إخوان وسلفيين ودعويين، أن الأيديولوجيا العقائدية الدينية لا تنفع لبناء دولة ونظام حكم حديثين؟

وكيف تقنع القوى الكردية المنظمة بأن البقاء في حكم مركزي تُديره دمشق لن يكون سوى مقدمة لتهميشهم من جديد؟ وكيف تقنعهم أيضاً بأن صياغة حكم لا مركزي لا يمكن أن تكون دوافعه سياسية فقط؟

وكيف تقنع قسماً كبيراً من العلويين والدروز بأن سلطة الأمر الواقع لن تكرّر مجازرها ضدهم مرة تلو الأخرى بغية إخضاعهم في نظام حكم مركزي، أو على الأقل تهميشهم في كل مناحي الحياة لعقود مقبلة؟

أن يكون هناك تنظيم وطني تشاركي لهذا الحوار، بمدد زمنية كافية، وفتح الإعلام الوطني كمنبر حرّ للتعبير عن آراء القوى السياسية والخبراء والباحثين في القضايا المطروحة

كان مأمولاً أن يكون هروب بشار الأسد مقدمة لنسج عقد اجتماعي جديد، ليس بالشعارات أو صور "اللحمة الوطنية" الكاذبة، التي تجمع الشيوخ والقساوسة ورجال دين علويين ودروز وشخصيات كردية، وإنما عبر حوار وطني مفتوح على مناقشة كل القضايا الرئيسية، وكل الهواجس، وكل المطالب والحقوق والحريات، من دون أي تهييش للقوى السياسية والمدنية والأهلية.

هناك قضايا أساسية لا يمكن القفز فوقها بعد الثورات والحروب الأهلية وما ينشأ عنها من انقسامات ومظالم ومواقف وأضرار. هذه القضايا كان ينبغي وضعها على طاولة حوار تمتد من شمال البلاد إلى جنوبها، وأن يكون هناك تنظيم وطني تشاركي لهذا الحوار، بمدد زمنية كافية، وفتح الإعلام الوطني كمنبر حرّ للتعبير عن آراء القوى السياسية والخبراء والباحثين في القضايا المطروحة.

ماذا مقابل ماذا؟

هذا السؤال هو جوهر العقد الاجتماعي، الذي هو عقد بين الحاكم والمحكوم، يحدّد صلاحيات السلطة كما يحدّد في الوقت ذاته حقوق المواطنين، ويضع مبادئ عليا لا يمكن المساس بها، بغضّ النظر عن الحزب الحاكم، أو توجهاته الأيديولوجية، فيصبح من يصل إلى الحكم ملزماً بالدستور، الذي يجسّد العقد الاجتماعي بمواد واضحة.

لم تُرد سلطة الأمر الواقع أن تكتب عقداً يلزمها أمام المواطنين، ولم ترد للمواطنين أن يشاركوا في صياغة هذا العقد

ما فعلته سلطة الأمر الواقع في دمشق حرفيًا عبر مسخ "مؤتمر الحوار الوطني" هو اغتيال الفرصة التاريخية التي تمثّلت بنهاية نظام بشار الأسد، والتي كان بالإمكان استغلالها لبناء سكة ثابتة ومتينة لانطلاق قطار الدولة السورية الجديدة، أو ما نسميه الدولة الديمقراطية الحديثة، بوصفها النقيض الموضوعي والتاريخي لدولة الاستبداد والإكراه.

إذاً، لم ترد سلطة الأمر الواقع أن تكتب عقداً يلزمها أمام المواطنين، ولم ترد للمواطنين أن يشاركوا في صياغة هذا العقد، وأن يضعوا فيه ما يحمي مصالحهم ويصونها من تغوّل السلطة عليهم، وإنما سعت منذ اللحظة الأولى لاستلامها الحكم إلى الانفراد في كل الصلاحيات، وهي لم تخفِ ذلك، فقد أطلقت شعارها الشهير: "من يحرّر يقرّر"، وكأن السوريين لا حق لهم بالتعبير عن رأيهم في شكل الدولة ونظام الحكم وبناء المؤسسات ومواد الدستور، أو أي شيء يخصّ حياتهم، وأنهم ملزمون -بعد انتهاء وصاية نظام بشار الأسد- أن يدخلوا تحت وصاية السلطة الجديدة.

إن الحرب في سوريا لن تنتهِ إذا لم يكتب السوريون عقداً اجتماعياً جديداً

قلناها في الحزب الدستوري السوري (حدّس) منذ هروب بشار الأسد، ونكررها: إن الحرب في سوريا لن تنتهِ إذا لم يكتب السوريون عقداً اجتماعياً جديداً، وصياغة وثيقة تُبنى على مبدأ الكرامة الإنسانية، وتجرّم التعذيب، وتفصل بين السلطات الثلاث، وتحدد نظام الحكم بأنه ديمقراطي لا مركزي، وتقرّ مبدأ العدالة الاجتماعية، وتصون الحريات الفردية، ناهيك عن البدء بمسار عدالة انتقالية يطال كل المسؤولين عن سفك الدم السوري من كل الأطراف.

العدد (١) ٤ / يناير - كانون الثاني / ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

ماذا تعني العدالة الانتقالية لاستقرار الدولة السورية؟

هوازن خداج

تُعد العدالة الانتقالية أحد المفاهيم المركزية في مسارات التحول السياسي للدول الخارجة من النزاعات أو الحكم السلطوي، إذ تهدف إلى معالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عبر آليات قانونية ومؤسساتية واجتماعية، تشمل المحاسبة، كشف الحقيقة، جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات لضمان عدم التكرار.

في الحالة السورية، تشكّل العدالة الانتقالية شرطاً بنيوياً لبناء دولة ديمقراطية مستقلة تقوم على سيادة القانون والمواطنة المتساوية

مثلاً، في جنوب أفريقيا، ساهمت "لجنة الحقيقة والمصالحة" في تفكيك إرث نظام الفصل العنصري وتجنيب البلاد حربا أهلية واسعة، وفي تشيلي، أدى الجمع بين المحاسبة التدريجية وجبر الضرر إلى ترسيخ انتقال سياسي مستقر نسبياً.

وفي الحالة السورية، تشكّل العدالة الانتقالية شرطاً بنيوياً لبناء دولة ديمقراطية مستقلة تقوم على سيادة القانون والمواطنة المتساوية، وبناء شرعية سياسية جديدة تعمل على تحقيق استقرار مستدام، عبر معالجة إرث الانتهاكات التي طالت المجتمع والدولة معاً، ومنع عودة العنف بأشكال جديدة.

إن ما جرى ويجري على أرض الواقع هو تفريغ المفهوم من مضمونه، واستخدامه كغطاء سياسي لتدوير العنف وإعادة إنتاجه، وبدل أن تشكّل العدالة الانتقالية مدخلاً حاسماً لكسر دورة العنف، عبر اخضاع جميع الفاعلين من دون استثناء في مرحلة النزاع للمساءلة، فإن السلطة الانتقالية نفسها تضم شخصيات يفترض أن تكون جزءا من منظومة المساءلة، بحكم أدوارها السابقة في النزاع المسلح، لا جهة مشرفة عليها.

السلطة الانتقالية نفسها تضم شخصيات يفترض أن تكون جزءا من منظومة المساءلة، بحكم أدوارها السابقة في النزاع المسلح، لا جهة مشرفة عليها

إن الانتقال من العمل المسلح إلى السلطة السياسية لا يُسقط تلقائيا المساءلة، بل يفرضها بصورة أشد

ويبرز في هذا السياق اسم أحمد الشرع، الرئيس الانتقالي، بوصفه أحد قادة الفصائل المسلحة والمتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان سابقاً في سوريا. ووفقا للمعايير الدولية للعدالة الانتقالية، فإن الانتقال من العمل المسلح إلى السلطة السياسية لا يُسقط تلقائيا المساءلة، بل يفرضها بصورة أشد، لضمان عدم تحويل "الشرعية الجديدة" إلى غطاء للإفلات من العقاب؛ وهو ما رسخته السلطة الانتقالية الحالية من خلال ممارساتها وتورطها في ارتكاب مجزرتين منفصلتين، في مناطق الساحل السوري، ومحافظة السويداء، حيث قتل مدنيون في سياق عمليات عنف منظم، وسط اتهامات مباشرة لقوى مرتبطة بالسلطة، أو تعمل تحت مظلتها الأمنية.

ورغم خطورة هذه الوقائع، لم تُعلن نتائج تحقيقات مستقلة وشفافة، ما يعكس نمطاً خطيراً من تدوير العنف وإعادة استنساخ منطق القوة والغلبة. وتعميق الشرخ المجتمعي، وتعزيز مشاعر الظلم، وخلق بيئة خصبة للانفجارات الحالية والمستقبلية.

والأخطر من ذلك أن خطاب العدالة الانتقالية ذاته جرى توظيفه كأداة سياسية. فقد تحوّل هذا الملف إلى ورقة ابتزاز ومساومة، يُلوَّح به ضد خصوم أو فئات معينة، بينما يُستثنى منه الفاعلون الأقرب إلى مراكز القوة، وبالتالي، فإن هذا الاستخدام الانتقائي لا يُفرغ العدالة من مضمونها فحسب، بل يُحوّلها إلى أحد أدوات إدارة الصراع، لا إنهائه.

خطاب العدالة الانتقالية ذاته جرى توظيفه كأداة سياسية

إن هذا النمط ليس جديدا في المنطقة. فالتجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أظهرت كيف يمكن للعدالة الانتقالية، حين تُسيّس وتُستخدم بشكل انتقائي، أن تتحول إلى عامل تفجير بدل أن تكون عامل استقرار. أما في لبنان، فقد أدى تجاهل العدالة بالكامل بعد الحرب الأهلية، عبر قانون العفو العام وطمس الحقيقة، إلى ترسيخ نظام هشّ قائم على توازنات قسرية، ما أبقى العنف كاحتمال دائم.

الفرق في الحالة السورية عن النموذجين السابقين، يكمن اليوم في الجمع بين النموذجين: لا عدالة شاملة، ولا حتى تجاهل صريح، بل استخدام انتهازي للملف.

إن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تُدار من موقع المتهم والحَكم في آن واحد. فإما مسار شامل يخضع له الجميع من دون استثناء، أو استمرار حلقة العنف بعناوين وأسماء جديدة. وأي سلطة تُبنى على إنكار هذه الحقيقة، إنما تؤسس لأزمة قادمة لا لاستقرار دائم.

حدس

العدد (١) ٤ / يناير - كانون الثاني / ٢٠٢٦ صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

مواقف القوى الإقليمية والدولية: سوريا مستقرّة أم ساحة صراع وضبط؟

مقدمة

مع دخول سوريا عام ٢٠٢٦، تكون البلاد قد تجاوزت عاماً كاملاً على سقوط نظام بشار الأسد، ووصول سلطة الأمر الواقع الحالية إلى دمشق. غير أن هذا التحول، على أهميته الرمزية والسياسية، لم يُفضِ حتى الآن إلى حسم طبيعة المسار السوري: هل تتجه البلاد نحوَ حدٍّ أدنى من الاستقرار السياسي وبناء الدولة، أم تُدار بوصفها ساحة صراع وضبط متبادل بين القوى الإقليمية والدولية؟

تطرح هذه الإشكالية نفسها بإلحاح مع تزايد الانخراطات الخارجية، وتضارب المصالح، وغياب مرجعية وطنية دستورية جامعة. ومن هنا، تأتي هذه الورقة في محاولة لإعادة قراءة مواقف القوى الإقليمية والدولية تجاه سوريا، وفهم حدود التوافقات القائمة بينها، والتناقضات البنيوية التي تحكم سياساتها، وتأثير ذلك على مستقبل الاستقرار، والسيادة، وإمكانية الانتقال السياسي الحقيقي.

إسقاط نظام بشار الأسد نتيجة من نتائج استراتيجية أوسع، وتظهيراً لموازين قوى جديدة، تجعل من إسرائيل اللاعب الأقوى والأكثر تأثيراً في المنطقة

أولًا: السياق العام للتحولات

إسقاط نظام بشار الأسد، بعد ١٤ عاماً من الصراع في سوريا، جاء كضرورة ونتيجة في آن معاً، فقد شكّل "طوفان الأقصى" والردّ الإسرائيلي عليه، بداية تحوّل مفصلي في معادلات المنطقة، من غزة وصولاً إلى طهران، مروراً بدمشق، حيث كان لا بدّ من إنهاء دور دمشق كمحطة إمداد رئيسية لـ"حزب الله"، وإخراج القوات الإيرانية من سوريا.

هذا التحوّل المفصلي، جعل من إسقاط نظام بشار الأسد نتيجة من نتائج استراتيجية أوسع، وتظهيراً لموازين قوى جديدة، تجعل من إسرائيل اللاعب الأقوى والأكثر تأثيراً في المنطقة.

ثانيًا: الموقف الدولي

١- الولايات المتحدة: يتأسس الموقف الأمريكي على سياق التحوّل الجديد في المنطقة، حيث جرى ضرب النفوذ الإيراني في سوريا، وصعود أوسع للنفوذين التركي والإسرائيلي، وهذا الصعود لقوتين إقليميتين تتنافسان في سوريا، يجعل من الدور الأمريكي في أحد مستوياته مرتبط إلى حدّ كبير بضبط هذا التنافس، نظراً لأهمية اللاعبين التركي والإسرائيلي في خارطة المصالح في الشرق الأوسط والعالم.

انطلاقاً من الوقائع الجديدة، فإن واشنطن التي سعت من جهة إلى إظهار موقف داعم للسلطة الجديدة، فهي من جانب آخر، لا تبدو، وليس في مصلحتها، إعادة بناء حكم مركزي قوي في دمشق، والذي تجد أن من الضروري تحويله إلى شيء من الماضي، وإبقاء سوريا كملف أمني في المقام الأول، تحت عناوين متعددة، من بينها مكافحة الإرهاب.

لا تمتلك سوريا أي موقع خاص بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خارج ملفي الأمن والهجرة

٢- الاتحاد الأوروبي: وجدت معظم الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي في التحوّل السوري فرصة لوقف طلبات اللجوء إلى أراضيها، وترحيل قسم كبير من غير المندمجين، وتحديث قوائم بياناتها عن الأشخاص المتطرفين ممن حصلوا على جنسياتها، أو حصلوا على إقامات دائمة، وذلك من خلال مراقبة ردود أفعالهم على الأحداث في سوريا.

إن ما أظهرته الدول الأوروبية من انفتاح أولي على سلطة الأمر الواقع في دمشق، بدا لاحقاً، وبشكل عملي، أنه خطوة براغماتية لإعادة تقييم الأوضاع، وإعادة تعريف من يحقّ لهم تقديم طلبات اللجوء من السوريين.

لا تمتلك سوريا أي موقع خاص بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خارج ملفي الأمن والهجرة، فهي تواجه بالأساس تحديات سياسية، نظراً لازدياد مخاطر التصعيد مع روسيا، وحدوث تصدعات في التحالف مع أمريكا - ترامب، وعودة أوروبا إلى العمل على بناء قدراتها الدفاعية المستقلة عن المظلة الأمنية والعسكرية الأمريكية، بكل ما يتضمنه هذا الاتجاه الاستقلالي الجديد من أعباء اقتصادية ومالية وسياسية.

اعترفت سلطة دمشق بكل المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي وقعتها موسكو مع الحكومات المتعاقبة في سوريا

٣- روسيا: بطبيعة الحال، شكلت نهاية نظام بشار الأسد خسارة جزئية لموسكو في الملفّ السوري، التي كانت اللاعب الصعب على مدار سنوات، لكن موسكو احتفظت بحصتها من خلال قاعدة حميم الجوية في اللاذقية، والقاعدة البحرية في طرطوس، وهي القاعدة البحرية الروسية الوحيدة على المتوسط.

اعترفت سلطة دمشق بكل المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي وقعتها موسكو مع الحكومات المتعاقبة في سوريا، وهو ما يضمن لها حماية مصالحها الاستراتيجية من جهة، ويمنحها فرصة للعب دور سياسي، خصوصاً في منطقة الساحل.

تتمة في الصفحة (٧)

مواقف القوى الإقليمية والدولية:
سوريا مستقرّة أم ساحة صراع وضبط؟ (تتمة)

ثالثًا: الموقف الإقليمي

١- الدول العربية:
هناك تباينات عديدة في الموقف العربي من التحوّلات التي جرت في سوريا، كما أن تقييم مدى الدعم وشروطه، خصوصاً بالنسبة لدول الخليج، لا يمكن فصله عن مواقف الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، كما أنه لا يمكن فصله عن الموقف من أيديولوجيا الفصائل التي تشكّل اليوم القوة الضاربة في سلطة دمشق.
فعلى سبيل المثال، فإنه من الناحية الشكلية، يبدو الموقف السعودي أكثر تساهلاً تجاه أيديولوجيا السلطة وبنيتها الفصائلية، نظراً لرغبة السعودية في منع عودة إيران إلى المشهد السوري، وموازنة للدور القطري، لكن هذا الموقف يأخذ بعين الاعتبار محدودية الحركة في مساحة جغرافية فيها عدد من اللاعبين الدوليين والإقليميين، وهو ما يتجلى في التباين بين ما يقال عن دعم اقتصادي سعودي وبين واقع الحال، حيث يقتصر الدعم على تمويل قسم لا بأس به من رواتب العاملين في القطاعات الحكومية، مع إمدادات نفطية محدودة.

الموقف المصري يرى أن صعود سلطة سلفية للحكم في دمشق مقدمة لحدوث صحوة سلفية في المنطقة وخصوصاً في مصر

الموقف الأبرز في الحذر من سلطة دمشق، لكنه يحمل دلالات كبيرة، هو الموقف المصري، الذي يرى أن صعود سلطة سلفية للحكم في دمشق مقدمة لحدوث صحوة سلفية في المنطقة، خصوصاً في مصر، التي عانت لسنوات طويلة من الحركات الأصولية، وخصوصاً السلفية.

٢- إيران:
على الرغم من كونها الخاسر الأكبر من سقوط نظام بشار الأسد، لكن إيران التي استثمرت طويلاً في غزة ولبنان وسوريا، وبنت شبكات وعلاقات مصالح، فإنها تعيد ترتيب أوراقها، لكن ربما بأدوات مختلفة عن السابق، مستفيدة من هشاشة السلطة الحالية من جهة، ومن جملة التناقضات بين اللاعبين الآخرين من جهة ثانية.

إن الأزمات الإقليمية والدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية تجعل سوريا خارج دائرة الاهتمام الجدي بإحداث توافق على تمويل إعادة الإعمار

٣- تركيا:
على الرغم من تسويق تركيا نفسها بوصفها اللاعب الأساس في سقوط نظام بشار الأسد، وبأنها الحليف الأهم لسلطة دمشق، إلا أن الواقع العملي ينطوي على تعقيدات كثيرة، فهي كانت قد راهنت على أن يكون سقوط النظام مقدمة لتوافق دولي على إعادة الإعمار، يكون لها فيه الحصة الأكبر، خصوصاً في مجالات البنية التحتية، لكن البيئة الإقليمية والدولية، وما تحفل من من أزمات، عسكرية وسياسية واقتصادية ومالية، تجعل سوريا خارج دائرة الاهتمام الجدي بإحداث توافق على تمويل إعادة الإعمار.
كما واجهت تركيا، خلال العام الماضي، موقفاً إسرائيلياً حازماً وواضحاً تجاه محاولتها بناء قواعد عسكرية، حيث استهدفت إسرائيل مواقع عسكرية، كانت أنقرة تحاول تأهيلها لتكون قواعد ثابتة.

إسرائيل المستفيد الأكبر من هشاشة السلطة الجديدة

٤- إسرائيل:
كانت إسرائيل المستفيد الأكبر من هشاشة السلطة الجديدة، فقد وسّعت سيطرتها الجغرافية، وبسطت نفوذها الكامل على هضبة الجولان، وتوغلت في محافظتي القنيطرة ودرعا، وصولاً إلى مسافات قريبة من العاصمة دمشق.كما نفّذت إسرائيل عمليات تدمير ممنهجة لقدرات الجيش السوري الاستراتيجية والمتوسطة، تزامناً مع قرار السلطة المؤقتة حلّ الجيش، في خطوة فتحت الباب أمام فراغ أمني خطير.
ويجري ذلك في إطار سعي إسرائيلي واضح لجعل جنوب سوريا منطقة منزوعة السلاح، بذريعة حماية أمنها القومي، وسط توتر دائم قابل للانفجار في أي لحظة.

رابعاً: استمرار التنافس ومحاولات الضبط

تظهر مجمل المواقف الإقليمية والدولية تجاه سوريا، بعد عام على سقوط نظام بشار الأسد، أن البلاد لم تدخل بعد في مسار استقرار سياسي فعلي، بل أُعيد تعريفها بوصفها ساحة صراع مُدار ومحاولات ضبط متبادل بين قوى متنافسة، فالتوافقات القائمة لا تتجاوز حدّها الأدنى، وهي توافقات وظيفية هدفها منع الانفجار الشامل، وضمان أمن اللاعبين الخارجيين، أكثر من كونها مساراً فعلياً لإعادة بناء الدولة السورية على أسس سيادية ودستورية.
في هذا الإطار، لا يزال التنافس بين القوى الإقليمية والدولية قائماً، لكنه انتقل من الصدام المباشر إلى إدارة التوازنات، عبر أدوات أمنية وسياسية واقتصادية، تُبقي سوريا في حالة استقرار هشّ، قابل للاهتزاز مع أي تغيّر في موازين القوى أو في أولويات الفاعلين الخارجيين. ويُفاقم هذا الواقع غياب مرجعية وطنية جامعة، وضعف سلطة الأمر الواقع، وعجزها عن إنتاج عقد اجتماعي جديد، ما يجعل القرار السوري أكثر ارتهاناً للخارج، ولا يعتبر عن إرادة وطنية جامعة.

اللامركزية في سوريا بين الأيديولوجيا والضرورة

مقدمة:

خلال سنوات، انتقل النقاش حول نظام الحكم من سؤال نخبوي وسياسي، يطرح بقوة وبخصوصية من قبل جهة واحدة هي "مسد"، إلى سؤال متصل بالحدث السوري اليومي، بعد هروب بشار الأسد، وارتكاب سلطة الأمر الواقع في دمشق لمجازر مروّعة بحق المدنيين في الساحل والسويداء، راح ضحيتها آلاف المدنيين، مع ما تركته من آثار اجتماعية ووطنية ونفسية، يمكن توصيفها بالقطيعة الوطنية/ السياسية بين مواطني هذه المدن وبين سلطة الأمر الواقع، التي مارست خطاب التخوين والانفصال ضد كل من يطالب باللامركزية الموسّعة أو الفيدرالية، متهرّبة من استحقاق تقديم إجابات واضحة عن أسباب المطالبة بتغيير طبيعة النظام السياسي وضمناً الإداري.

تحوّل النقاش حول نظام الحكم، مركزي أم لا مركزي، من مسألة نظرية مؤجلة إلى سؤال سياسي اجتماعي مُلح

إذاً، تحوّل النقاش حول نظام الحكم، مركزي أم لا مركزي، من مسألة نظرية مؤجلة، وتطرح بكثافة في خطاب الإدارة الذاتية في الجزيرة السورية إلى سؤال سياسي اجتماعي ملح، فرضته وقائع الانقسام وعدم الإجماع على شرعية سلطة الأمر الواقع في دمشق، بالإضافة إلى ما شهدته البنى العسكرية والمؤسساتية من تفكك، بدءاً من عام ٢٠١١ ولغاية اليوم.

لكن، في قلب هذه التحوّلات التي شهدتها سوريا الدولة والمجتمع، من الضروري تفحّص مستويات المطالبة باللامركزية، والمراوحة الواسعة لهذه المستويات من الأيديولوجي وصولاً إلى السياسي وما بينهما، مع عدم التغافل عن حقائق كثيرة تناقض إمكانية الإبقاء على صيغة الدولة المركزية.

النظام المركزي في سوريا استمد شرعيته من خلال التوازنات الدولية خلال فترة الحرب الباردة

أولاً- نهاية الجمهورية الثانية وتحلّل العقد الاجتماعي

شكّلت الجمهورية السورية الثانية، التي تأسست بعد عام ١٩٦٣، نموذجاً لدولة شديدة التمركز في القرار السياسي والإداري والاقتصادي. وقد استند هذا النموذج، في جزء كبير من شرعيته، إلى توازنات النظام الدولي خلال الحرب الباردة، وإلى أدوار إقليمية ووظيفية وفّرت له موارد رمزية ومادية، غير أن هذه الأسس بدأت بالتآكل منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء نظام الاستقطاب الدولي، من دون أن ينجح النظام السياسي في إعادة إنتاج شرعيته على أسس وطنية داخلية.

كانت لحظة توريث الحكم لبشار الأسد محطة مفصلية كان يمكن أن تفتح الباب أمام مراجعة شاملة للعقد الاجتماعي، وإعادة وصل الدولة بحاجات المجتمع السياسية والاقتصادية. إلا أن ما جرى كان على النقيض من ذلك، إذ اتجهت السلطة نحو تعميق نموذج نيوليبرالي مشوّه، قلّص قاعدة المستفيدين من الاقتصاد، وركّز الثروة في أيدي قلة ضيقة، بالتوازي مع تهميش القطاع العام المنتج، وإضعاف الريف والأطراف.

ومع انسحاب القوات السورية من لبنان عام ٢٠٠٥، خسر النظام إحدى ركائزه الإقليمية الأخيرة، كما كان قد خسر سابقاً شرعية (الممانعة) بعد مسار أوسلو. وهكذا، دخلت الدولة السورية الانتفاضة، وهي تعاني فراغاً متراكماً في الشرعية، ما جعل انفجار العقد الاجتماعي أمراً شبه حتمي.

ثانياً- المركزية بوصفها منتجاً للانقسام

كشفت الحرب السورية، بوضوح فاقع، هشاشة الغراء الوطني الذي كان يفترض أن يربط بين مكونات المجتمع السوري. ولم يكن هذا التفكك وليد الصراع وحده، بل نتاجاً تاريخياً لنظام مركزي ربط الدولة بشخص السلطة، وحوّل الإدارة العامة إلى أداة للضبط والسيطرة، لا للتنمية المتوازنة.

لقد أدّى تركيز القرار والموارد في العاصمة إلى تفاوت تنموي صارخ بين المناطق، وإلى تهميش منهجي للأطراف، ولا سيما المحافظات البعيدة عن المركز. ففي الوقت الذي كانت فيه مناطق الجزيرة السورية، مثلاً، تنتج القسم الأكبر من النفط والقمح، وتعتمد عليها البلاد في أمنها الغذائي والطاقي، بقيت هذه المناطق محرومة من بنى تعليمية وخدمية أساسية، بما في ذلك الجامعات الحكومية، وفرص التوظيف النوعية.

لم يكن هذا الخلل نتيجة سوء إدارة عابر، وإنما نتيجة سياسة ممنهجة، هدفت إلى منع تشكل مراكز قوة اقتصادية واجتماعية خارج العاصمة، وإلى إبقاء الأطراف في حالة اعتماد دائم على المركز، وقد ترافق ذلك مع سياسات إدارية تقوم على تعيين مسؤولين محليين من خارج بيئاتهم الاجتماعية، مرتبطين عضوياً بالأجهزة المركزية، ما عمّق الشعور بالاغتراب والنقمة.

إن تفكيك الدولة المركزية كلياً ينطوي على مخاطر جسيمة وخصوصاً أن سوريا خارجة من صراع دموي ومفتوحة على تدخلات خارجية واسعة

ثالثاً- هل يمكن الاستغناء عن الدولة المركزية؟

على الرغم من الفشل البنيوي الذي أظهره النموذج المركزي السوري، فإن الدعوة إلى تفكيك المركزية كلياً تنطوي على مخاطر جسيمة، خصوصاً في دولة خارجة من صراع دموي ومفتوحة على تدخلات خارجية واسعة. فالتجارب المقارنة تشير إلى أن إضعاف المركز في القضايا السيادية، مثل الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد والتنمية، يمكن أن يكرّس الانقسام، ويحوّل الأقاليم إلى وحدات متنازعة أو تابعة لقوى خارجية.

تُظهر التجربة العراقية، على سبيل المثال، كيف أدّى تطبيق لامركزية مشوّهة، قائمة على أسس طائفية وإثنية، إلى إضعاف فكرة الدولة الجامعة، وتعميق المحاصصة، بدلاً من بناء مواطنة متساوية. وهو درس بالغ الأهمية في السياق السوري، حيث ماتشهد الهويات الفرعية صعوداً غير مسبوق، والدولة ضعيفة.

تتمة في الصفحة (٩)

حدس

العدد (١) ٤ / يناير - كانون الثاني / ٢٠٢٦ صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

اللامركزية في سوريا بين الأيديولوجيا والضرورة (تتمة)

في المقابل، أثبت تمسّك السلطة السورية بالمركزية الصلبة، حتى في ذروة الصراع، عجز هذا النموذج عن استيعاب الأزمات أو تقديم حلول مرنة، إذ فضّل تفريغ مناطق كاملة من سكانها عبر (المصالحات)، بدلاً من منحها أشكالاً من الإدارة المحلية المؤقتة التي تحفظ النسيج الاجتماعي.

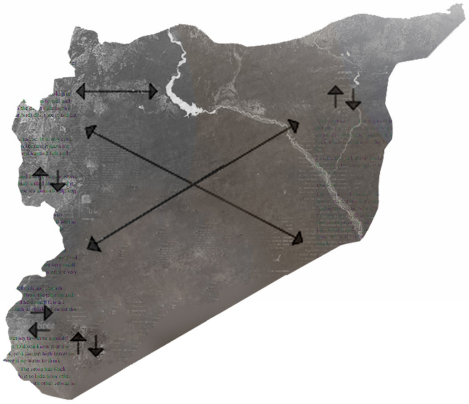

اللامركزية نمط من أنماط تنظيم السلطة داخل الدولة، يقوم على نقل صلاحيات محددة من المستوى المركزي إلى مستويات دون وطنية، وفق قواعد دستورية وقانونية واضحة

رابعاً- اللامركزية: بين الأيديولوجيا والضرورة

تُعرَّف اللامركزية في الأدبيات السياسية والإدارية بوصفها نمطاً من أنماط تنظيم السلطة داخل الدولة، يقوم على نقل صلاحيات محددة من المستوى المركزي إلى مستويات دون وطنية، وفق قواعد دستورية وقانونية واضحة، وبهدف تحسين كفاءة الإدارة العامة، وتعزيز المشاركة السياسية، والحدّ من تركز السلطة. وبهذا المعنى، تُعد اللامركزية أداة مؤسسية (Institutional Arrangement)، لا نسقاً أيديولوجياً أو تصوراً هوياتياً مغلقاً.

غير أن السياق السوري، ولا سيما في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١، أظهر ميلاً متزايداً لدى بعض القوى السياسية إلى التعامل مع اللامركزية بوصفها أيديولوجيا سياسية مكتملة، لا مجرد خيار تنظيمي لمعالجة اختلالات الدولة المركزية. ويقصد بتحوّل اللامركزية إلى أيديولوجيا انتقالها من كونها وسيلة لتحقيق غايات أوسع، مثل إعادة بناء الشرعية أو تحقيق العدالة التنموية، إلى غاية قائمة بذاتها، تُحمَّل شحنة معيارية ورمزية تتجاوز وظائفها الإدارية والدستورية.

ويمكن رصد هذا التحول عبر ثلاثة مستويات مترابطة، يتمثل المستوى الأول في الاختزال البنيوي لأزمة الدولة السورية، عبر إرجاعها إلى عامل واحد هو المركزية، من دون تحليل تفاعلي لبقية العوامل، مثل طبيعة النظام السلطوي، وأنماط الاقتصاد السياسي، وبنية العلاقات الاجتماعية. ويؤدي هذا الاختزال إلى افتراض سببية مباشرة بين اللامركزية والديمقراطية، وهو افتراض لا تؤيده التجارب المقارنة.

أما المستوى الثاني، فيتجسد في إعادة تأطير اللامركزية ضمن منطق التمثيل الهويّاتي، حيث تُطرح بوصفها آلية لحماية جماعات إثنية بعينها (الأكراد) أو مناطقية وطائفية (العلويون والدروز)، لا إطاراً جامعاً لإدارة التنوع ضمن مفهوم المواطنة المتساوية. وفي هذه الحالة، تتحول اللامركزية من أداة لإعادة بناء الدولة إلى وسيلة تفاوض سياسي على النفوذ والموارد، بما يهدّد بإعادة إنتاج الانقسامات بدل تجاوزها.

يمكن فهم أدلجة اللامركزية، من منظور نظريات الدولة، بوصفها أحد أعراض تفكك المجال السياسي الوطني وضعف المركز الشرعي

ويظهر المستوى الثالث في النزعة المعيارية لاستنساخ نماذج لامركزية أو فيدرالية من سياقات أخرى، من دون مراعاة الفوارق التاريخية والبنيوية بين الدول، إذ تُقدَّم هذه النماذج بوصفها حلولاً جاهزة، لا بوصفها تجارب مشروطة بسياقاتها، ما يفضي إلى مقاربات تبسيطية تتجاهل خصوصية تشكّل الدولة السورية ومسارها التاريخي.

يمكن فهم أدلجة اللامركزية، من منظور نظريات الدولة، بوصفها أحد أعراض تفكك المجال السياسي الوطني وضعف المركز الشرعي القادر على إنتاج إطار جامع للمعنى السياسي. ففي حالات انهيار الشرعية، تميل الفواعل السياسية إلى إعادة تعريف المفاهيم المؤسسية بما يخدم استراتيجياتها، فتغدو اللامركزية جزءاً من خطاب تعبوي، لا موضوعاً لتحليل مؤسسي عقلاني.

تكمن خطورة هذا المسار في نتائجه العملية؛ إذ يؤدي إلى تضخيم التوقعات من نموذج إداري بعينه، وإلى تحويل النقاش حول إعادة بناء الدولة من سؤال مؤسسي مفتوح إلى صراع صفري حول شكلها، كما يُضعف إمكانات التوافق الدستوري، لأن المفاهيم المؤدلجة تصبح أقل قابلية للتسوية والتكييف.

لا تُفهم اللامركزية بوصفها نقيضاً للوحدة أو بديلاً عن الدولة، بل كأحد المسارات الممكنة لإعادة بنائها على أسس أكثر توازناً وشمولاً

في المقابل، تقتضي المقاربة الواقعية التعامل مع اللامركزية بوصفها ضرورة تاريخية لمعالجة فشل نموذج الدولة المركزية السلطوية في سوريا، ولكن ضمن شروط محددة: وجود مركز وطني يحتفظ بالصلاحيات السيادية، إطار دستوري يكرّس المواطنة المتساوية، ونظام مالي وإداري يمنع تحوّل الوحدات اللامركزية إلى كيانات مغلقة أو متنافسة.

وعليه، لا تُفهم اللامركزية بوصفها نقيضاً للوحدة أو بديلاً عن الدولة، بل كأحد المسارات الممكنة لإعادة بنائها على أسس أكثر توازناً وشمولاً.

خاتمة

تقف سوريا اليوم أمام مفترق تاريخي: فالدولة المركزية فقدت شروط استمرارها، داخلياً وخارجياً، ولم تعد قادرة على إعادة إنتاج شرعيتها أو إدارة التنوع الاجتماعي والجغرافي، وفي الوقت ذاته، فإن القفز نحو تفكيك شامل للمركز ينطوي على تهديد مباشر لوحدة البلاد وسيادتها.

من هنا، تبرز الحاجة إلى نظام مختلط، يجمع بين مركز وطني قوي في القضايا السيادية، ولا مركزية إدارية وتنموية واسعة، تعيد الاعتبار للأطراف، وتفتح المجال أمام مشاركة فعلية للمجتمعات المحلية في صنع القرار.

إن اللامركزية بهذا المعنى، تتجاوز في ضرورتها البعد الأيديولوجي التعبوي لبعض القوى التي تطالب بها، وتصبح ضرورة تاريخية، شرط أن تصاغ ضمن مشروع وطني جامع، يعالج إرث المركزية الاستبدادية، من دون أن يستبدلها بفوضى الانقسام.

العدد (١) ٤ / يناير - كانون الثاني / ٢٠٢٦
صحيفة صادرة عن الحزب الدستوري السوري

جفاف وتدهور زراعي وسيطرة خارجية ... المسكوت عنه في ملفّ المياه

مقدمة :

كّكل الملفّات الرئيسية الوجودية، بل وربما بشكل أكثر سوءاً، تجاهلت سلطات الأمر الواقع في دمشق أي تعاطي جدي مع ملفّ المياه، الذي يعد أحد أهم الملفّات الوجودية لمجمل الحياة السورية، ومرتبط أشدّ الارتباط ببقاء سوريا وسكانها، والملفّ ذاته كان أحد أهم الملفّات الصامتة في نظام بشار الأسد، نظراً لجوانبه السياسية الحسّاسة مع تركيا وإسرائيل، وقد تعمّقت أزمات هذا الملفّ بعد عام ٢٠١٢، بعد أن دخلت سوريا مرحلة الصراع العسكري، والتقسيم غير المعلن، والنفوذ العسكري المباشر وغير المباشر في أراضيها لعدد من القوى الإقليمية والدولية.

إن ما يتهدّد البلاد في السنوات المقبلة تحوّل المياه إلى عملةٍ نادرةٍ في بلد مُفقر ومُنهك

إن ما يتهدّد البلاد في السنوات المقبلة، ليس فقط الاختلاف على طبيعة النظام السياسي، أو مستوى شرعية السلطة، أو غياب العدالة الانتقالية، أو غيرها من الملفّات الضرورية والملحّة، لكن أيضاً تحوّل المياه إلى عملة نادرة في بلد مفقر ومنهك، الأمر الذي سيترك انعكاساته المباشرة على مجمل مناحي الحياة اليومية ومجالاتها الحيوية، من مدى توفر مياه صالحة للشرب، أو مياه للاستخدام اليومي، أو للري، أو للاستخدامات الصناعية.

المؤشر الأول: الفرات تحت السيطرة الخارجية

يشكّل نهر الفرات تاريخيًا العمود الفقري للمياه السطحية في سوريا، إذ كان يؤمّن أكثر من ٦٠٪ من مواردها المائية، ويغذّي نحو ١.٢ مليون هكتار من الأراضي الزراعية بشكل مباشر أو غير مباشر.
خلال السنوات الأخيرة، انخفضت التدفقات القادمة من تركيا في فترات متعددة إلى ما دون ٢٠٠ متر مكعب في الثانية، مقارنة بالمعدل المتفق عليه سابقًا (٥٠٠ م³/ث). هذا التراجع انعكس في:

- انخفاض منسوب بحيرة الأسد إلى مستويات غير مسبوقة منذ إنشائها.
- تراجع إنتاج الكهرباء من سدود الفرات وتشرين والبعث بنسبة كبيرة.
- خروج مساحات زراعية واسعة في الرقة ودير الزور عن الخدمة.

هنا لا نتحدث عن خلل موسمي، بل عن تحكم طويل الأمد بشريان مائي سيادي.

المؤشر الثاني: انهيار الإدارة المائية الداخلية

إن جفاف نهر العاصي وهو نهر داخلي غير خاضع مباشرة لصراع المنابع الاقليمية يؤكد أن الخلل الإداري بنيوي وليس ظرفي

الأزمة لا تقتصر على الأنهار العابرة للحدود، وإنما أيضاً على داخل الجغرافيا السورية نفسها، إذ يقدّم نهر العاصي مؤشرًا داخليًا بالغ الخطورة، فهذا النهر الذي كان يؤمّن المياه لمدينة حمص وريفها، ويدعم عشرات آلاف الهكتارات الزراعية، شهد خلال السنوات الأخيرة جفافًا شبه كامل في مقاطع واسعة منه خلال أشهر الصيف، وهو الآن بحالة جفاف شبه كلي.
تراجع الهطولات، والاستجرار الجائر، وغياب الصيانة في منشآت أساسية مثل سد الرستن وسد محردة، أدّت إلى:

- خروج مساحات زراعية واسعة عن الخدمة.
- تدهور نوعية المياه المتبقية.
- ضغط متزايد على مصادر مياه الشرب في مدينة يزيد عدد سكانها على مليون نسمة.

دلالة العاصي حاسمة: إذا كان نهر داخلي غير خاضع مباشرة لصراعات المنابع الإقليمية قد وصل إلى هذا الحد، فإن الخلل بنيوي في الإدارة لا ظرفي.

المؤشر الثالث: الجفاف والتغير المناخي في دولة بلا تكيّف

بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٤، تراجعت معدلات الهطول المطري في مناطق واسعة من سوريا بنسبة تجاوزت ٣٠٪، بالتوازي مع ارتفاع متوسط درجات الحرارة وتسارع وتيرة الجفاف.
لكن الخطر لا يكمن في الجفاف وحده، بل في وقوعه فوق دولة:

- بلا استراتيجية تكيّف مناخي.
- بلا سياسات حصاد مائي.
- وبلا استثمار حقيقي في السدود الصغيرة أو التخزين المحلي.

هكذا يتحول التغير المناخي من تحد بيئي عالمي إلى عامل تفجير داخلي في بلد فاقد للقدرة المؤسسية.

تتمة في الصفحة (١١)

جفاف وتدهور زراعي وسيطرة خارجية ... المسكوت عنه في ملفّ المياه (تتمة)

المؤشر الرابع: من أزمة مياه إلى تفكك الأمن الغذائي والديمغرافي

قبل عام ٢٠١١، كانت سوريا تزرع نحو ٥ إلى ٥.٥ ملايين هكتار، منها ١.٤ إلى ١.٦ مليون هكتار أراضٍ مروية، تمثل العمود الفقري لإنتاج القمح والشعير والقطن. هذه الأراضي دعمت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الريف، وشكلت شبكة أمان غذائية محلية.

كان إنتاج القمح قبل ٢٠١١ نحو ٣.٥–٤ ملايين طن سنويًا، أما اليوم فهو لا يتجاوز ١–١.٢ مليون طن

اليوم، نتيجة الجفاف المتكرر، وتراجع تدفقات المياه، وانهيار منظومات الري، خرج ما بين ٤٠٪ و٥٠٪ من الأراضي المروية عن الإنتاج، أي نحو ٦٠٠–٨٠٠ ألف هكتار أصبحت بورًا أو شبه مهجورة، مع أكبر الخسائر في:

- مناطق الجزيرة (الحسكة والرقة).
- ريف دير الزور.
- الأحواض المرتبطة بنهر العاصي في حمص.

تراجع الإنتاج أثر مباشرة على الأمن الغذائي:

كان إنتاج القمح قبل ٢٠١١ نحو ٣.٥–٤ ملايين طن سنويًا، أما اليوم فهو لا يتجاوز ١–١.٢ مليون طن، وهو رقم لا يغطي سوى جزء محدود من الاستهلاك المحلي.

لكن الأرقام الزراعية وحدها لا تحكي القصة الكاملة. فقد أشار الباحثون والمنظمات الدولية إلى أن مئات الآلاف من سكان الريف فقدوا مصادر رزقهم، وانتقل جزء كبير منهم إلى المدن، ما أحدث:

- تفككًا في المجتمع الريفي.
- شيخوخة المجتمعات المتبقية.
- تركز اليد العاملة الشابة في المدن المزدحمة، مع ضغط إضافي على البنى التحتية.

بحسب تقديرات متقاطعة، الجفاف ساهم قبل ٢٠١١ في نزوح ما بين ٨٠٠ ألف و مليون شخص، ومع الحرب أصبح حوالي ١٠–٢٠٪ من النزوح الداخلي مرتبطًا جزئيًا بفقدان الماء والأراضي الزراعية، أي مئات آلاف الأشخاص إضافيين.

السؤال لم يعد تقنيًا أو زراعيًا فحسب، بل سياسيًا ووجوديًا:

هل ستتمكن سوريا من تأمين غذائها والسكن الآمن لسكانها، في ظل فقدان هذا الحجم من الأراضي المزروعة وتهجير الريف؟ أم أن الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد والمساعدات سيصبح القاعدة، مع تفكك البنية السكانية التقليدية؟

رغم خطورة هذه المؤشرات، لا يظهر ملف المياه كأولوية لدى سلطة الأمر الواقع في دمشق

المؤشر الخامس: غياب الدولة وتكريس الهيمنة الإقليمية

رغم خطورة هذه المؤشرات، لا يظهر ملف المياه كأولوية لدى سلطة الأمر الواقع في دمشق، حيث تتقدم اعتبارات ترسيخ السيطرة السياسية والأمنية على أي تخطيط استراتيجي طويل الأمد للموارد.

في الجنوب السوري، يتقاطع هذا الغياب مع مساع إسرائيلية واضحة لتكريس واقع أمني جديد. محاولات جعل الجنوب منطقة منزوعة السلاح لا تنفصل عن البعد المائي، ولا عن السيطرة على:

- هضبة الجولان.
- مصادر تغذية بحيرة طبريا.
- والقدرة على التأثير طويل الأمد في حوض اليرموك.

هكذا تتحول الهيمنة الأمنية إلى هيمنة مائية صامتة، تقوّض أي قدرة سورية مستقبلية على استعادة أوراقها السيادية

مؤشر	كمية حالية (٢٠٢٥)	كمية قبل ٢٠١١	الوضع في ٢٠٢٥
الفرات – تدفق مياه	٢٠٠ م³/ث	٥٠٠ م³/ث	انخفاض ٦٠٪
الأراضي المروية	٨٠٠ ألف هكتار	١,٥ مليون هكتار	خروج ٧٠٠ ألف هكتار من الخدمة
إنتاج القمح	١–١,٢ مليون طن	٣,٥-٤ مليون طن	انخفاض ٦٥ - ٧٠ ٪
نزوح ريفي	٠,٨–١,٢ مليون نسمة (بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٥)	٨٠٠ ألف إلى مليون	بسبب فقدان الأراضي والمياه
العاصي - مستويات المياه	جفاف مقاطع واسع	٢٠ م³/ث	ضغط على المحافظة ومصادر الشرب

خاتمة

المسكوت عنه في ملف المياه في سوريا ليس الجفاف بحد ذاته، بل غياب الدولة القادرة على حماية مواردها الأكثر أساسية، في لحظة إقليمية يُستخدم فيها الماء كسلاح ناعم لكن مؤثر وحيوي للضغط والسيطرة.

إذا استمر التعامل مع المياه كملف ثانوي، فإن سوريا لا تتجه فقط نحو أزمة بيئية، بل نحو اختبار وجودي حقيقي، حيث يصبح الصراع القادم صراعًا على الماء والغذاء والبقاء.

"الدستوري"
من المبادرة إلى الحزب بين زمني الأسد وسلطة الأمر الواقع

في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٦، بدا أن المشهد الصراعي السوري قد دخل في مرحلة جديدة، بعد عام من سقوط مدينة حلب بيد قوات النظام السابق، ودخول روسيا بشكل قوي وحاسم لمصلحة نظام بشار الأسد، وصدور القرار الأممي٢٢٥٤ لعام٢٠٢٥ في ذلك الوقت، بدأت سلسلة نقاشات بين شخصيات سياسية وأخرى محسوبة على المجتمع المدني لمناقشة مجمل الوضع الناشئ آنذاك، وما يمكن فعله لتجاوز حالة الاستنقاع في صفوف المعارضة السورية بشكل أساسي، ومجمل الوضع السوري.

الصراع الوطني السوري هو صراع على هوية الدولة السورية، وأن صعود القوى الإسلامية، خصوصًا الراديكالية، سيأخذ سوريا، جنبًا إلى جنب مع النظام، إلى صراع مدمر تدخل فيه الهويات كأداة في الصراع

من ضمن الذين شاركوا في تلك النقاشات كانت بعض الشخصيات التي شاركت سابقاً في تأسيس "ائتلاف القوى العلمانية الديمقراطية" في القاهرة في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، والذي تبنى قراءة سياسية مفادها أن قسماً كبيراً من الصراع الوطني السوري هو صراع على هوية الدولة السورية، وأن صعود القوى الإسلامية، خصوصًا الراديكالية، سيأخذ سوريا، جنبًا إلى جنب مع النظام، إلى صراع مدمر تدخل فيه الهويات كأداة في الصراع.

كانت النقاشات تمضي بشكل واضح نحو ضرورة وجود مبادرة وطنية أساسها القوى الوطنية الديمقراطية، وأن تسعى إلى إيجاد تمثيل معقول للسوريين على مستوى المحافظات والقوى السياسية والمدنية والأهلية، وأن تطرح تصوراتها حول الصراع الدائر وآليات الخروج منه نحو حل سياسي يبقي على الدولة ومؤسساتها، ويسهم في تخفيف حدة التبعية للخارج، وأن يشكل رافعة، ولو نسبية، لاستعادة السوريين قرارهم الوطني.

بعد أن تبلور هذا الخط، وتبلورت معه ضرورة طرح المبادرة، ظهر إلى السطح سؤال حول تعريف طبيعة المجموعة التي تقف وراء مثل هذه المبادرة، وهل هي مجموعة سياسية أم مدنية، وإذا كانت مجموعة سياسية، فما هو شكلها: حزب، ائتلاف، تحالف، أم غير ذلك. وكان هذا السؤال بداية الفرز ضمن المجموعة الحوارية، حيث أراد البعض أن يكون جسم المجموعة مدنياً، في الوقت الذي أرادت فيه الأغلبية أن يكون جسماً سياسياً، وتحديداً حزباً سياسياً، انطلاقاً من الفشل الذي آلت إليه معظم الحالات التحالفية في الوسط السوري المعارض.

أخذت المجموعة المتبقية في الحوار على عاتقها خوض نقاشات حول قضايا محددة، مثل مواقف القوى السياسية التاريخية من سايكس بيكو، أي التيارات القومية والإسلامية والشيوعية، وعدم اعترافها به، أي عدم اعترافها بالجغرافيا الوطنية، وأيضًا قضية التشكيلة القومية لسوريا، من عرب وكرد وسريان وتركمان وشركس وغيرهم، وضرورة أن يكون هناك إقرار بالتنوع القومي في سوريا. كذلك، كان لا بد من تحديد موقف واضح من الدولة التي يحتاجها السوريون، أي الدولة الحديثة، وما هي مبادئها الأساسية.

الحزب الدستوري السوري أول حزب في تاريخ سوريا يتبنى مبدأ العلمانية بشكل صريح في مبادئه

تبنى المتحاورون ضمن المجموعة التأسيسية خمسة مبادئ، بوصفها مبادئ متكاملة للدولة الحديثة، والتي بإمكانها معالجة الانقسامات المجتمعية، وهي: الديمقراطية، العلمانية، المواطنة، التنمية، والسلام. وبذلك، أصبح الحزب الدستوري السوري أول حزب في تاريخ سوريا يتبنى مبدأ العلمانية بشكل صريح في مبادئه الرئيسية، بدلاً من الالتفاف غير المبرر مفاهيمياً وسياسياً على العلمانية من خلال مصطلح المدنية.

أطلق الحزب رسمياً في ١١ يوليو/تموز ٢٠١٧، واتخذ صيغة تنظيمية تجمع بين العمل العلني والسري، وبين المرونة التنظيمية بين البنية الهرمية والأفقية. وأقدم الحزب على عدد من المبادرات السياسية التي ضمّت شخصيات من مختلف القوى السياسية، كما ركز الحزب في أدبياته على مصطلح الجمهورية السورية الثالثة، بالإضافة إلى مصطلح الكتلة الحرجة، التي يمكن أن تخلخل موازين القوى السائدة وتدفع نحو حلول وطنية وسياسية جامعة.

مع هروب بشار الأسد في الثامن من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، قرأ الحزب المشهد السياسي الجديد، وقدم رؤيته حول نظام الحكم في سوريا وخارطة واضحة للمرحلة الانتقالية، وعندما أجهضت الفرصة التاريخية التي كان يمكن أن يمثلها "مؤتمر الحوار الوطني"، أخذ الحزب موقفاً معارضاً واضحاً لهذه السلطة، وأدان كل انتهاكاتها من مجازر الساحل إلى مجازر السويداء، والتجييش الطائفي الذي مارسته، وإقصائها المكونات السياسية، والتسريح التعسفي للموظفين من القطاع العام، وبناء جيش عقائدي من لون طائفي محدد، وأوضح الحزب من خلال بياناته وتقاريره السياسية بشكل منهجي ماهية السلطة بوصفها سلطة تسعى إلى استنساخ تجربة استبدادية جديدة، وهيمنة على قطاعات التعليم، وأدلجة الجيل الجديد لضمان الولاء، مع إدارة مشيخية للمؤسسات بعيداً عن علوم الإدارة الحديثة ومعايير الخبرة والكفاءة.

مسيرة ثماني سنوات ونصف تضمنت إصراراً ومثابرة وجهداً للثبات على موقف مبدئي ضد الاستبداد، سواء كان سياسياً أم دينياً.

SYRIAN CONSTITUTIONAL PARTY
الحزب الدستوري السوري
ديمقراطية . علمانية . مواطنة . تنمية . سلام